

15 / 2020

الواردات
13 فيفري 2020
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 30 جانفي 2020 بين الجمهورية

التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير للمساهمة في تمويل برنامج الحوكمة

الالكترونية لدعم التحوّل الرقمي للخدمات الإدارية

فصل وحيد:

تتم الموافقة على اتفاق القرض الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس بتاريخ 30 جانفي 2020

بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير المتعلق بمنح قرض قدره تسعة وثمانون

مليون ومائتي ألف أورو (89.200.000 أورو) للمساهمة في تمويل برنامج الحوكمة

الالكترونية لدعم التحوّل الرقمي للخدمات الإدارية.

15 / 2020

مجلس نواب الشعب الواردات
13 فيفري 2020
رئيس الإدارة...../.....

برنامج الحوكمة الالكترونية: دعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية الموجهة للمواطن

أبرمت الحكومة التونسية بتاريخ 30 جانفي 2020 اتفاق قرض مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ جملي قدرة 89,2 مليون أورو أي ما يعادها حوالي 278,840 مليون دينار تونسي لتمويل برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية الموجهة للمواطن والمكلفة بتنفيذه وقيادته وزارة تكنولوجيايات الاتصال والاقتصاد الرقمي بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية ووزارة وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية.

1. أهداف البرنامج :

يهدف هذا البرنامج إلى دعم تطوير الحوكمة الالكترونية وتركيز النظم المعلوماتية لتحسين الخدمات الإدارية خاصة منها المتعلقة بأنظمة الحماية الاجتماعية والتعليم والموجهة بصفة مباشرة للمواطن. ويستهدف هذا البرنامج الفئات ضعيفة الدخل والفئات الهشة (الأميين وذوي الاحتياجات الخصوصية) والنساء في المناطق الريفية قصد تسهيل نفاذهم لهذه الخدمات.

2. كلفة البرنامج ومبلغ القرض:

يمول البنك لدولي للإنشاء والتعمير الكلفة الجمليّة للبرنامج بقرض قدره 89,2 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 278,840 مليون دينار تونسي.

3. مكونات البرنامج:

يتمحور البرنامج حول 3 مكونات:

✓ وضع حلول مؤسسية ورقمية للخدمات الموجهة للمستخدمين باستعمال حلول تكنولوجية معلوماتية وذلك من خلال:

- تحسين تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية وبرامج الضمان الاجتماعي (التقاعد والتأمين على المرض)،

- تحسين تقديم الخدمة والجودة والمساءلة وتوجيه المستخدم لخدمة التعليم

- تحسين النفاذ إلى الخدمات للجميع ودعم الجودة،

✓ تطوير قدرات القطاعين العام والخاص في إسداء الخدمات وذلك من خلال:

- في قطاع الحماية الاجتماعية: (أ) تطوير سجل اجتماعي رقمي (بما في ذلك معرف اجتماعي)؛ (ب) الاضطلاع بأنشطة تهدف إلى تعزيز تبادل البيانات وقابلية التشغيل البيئي داخل وزارة الشؤون الاجتماعية ومع مسدي الخدمات
- في قطاع التعليم: (أ) تطوير سجل رقمي للهوية وقاعدة بيانات وأرقام للتلاميذ [في المرحلة الابتدائية والثانوية]؛ (ب) تطوير نظام فردي لتسجيل الدخول لجميع التطبيقات والخدمات الرقمية؛ (ج) القيام بأنشطة تهدف إلى تعزيز تبادل البيانات وقابلية التشغيل البيئي داخل وزارة التربية ومع مسدي الخدمات
- ✓ دعم شبكات الاتصال في قطاعي التعليم والحيطة الاجتماعية لضمان نفاذ عادل وجودة الخدمات

4. الشروط المالية:

- نسبة الفائدة : متغيرة النسبة الثابتة للبنك (Spread fixe) + نسبة الفائدة اليوريبور 6 أشهر (Euribor) (وتبلغ حاليا قرابة % 1,095)
 - مدة السداد : 35 سنة منها 5.5 سنوات فترة إمهال
 - عمولة الافتتاح: 0.25% من مبلغ القرض تخصم مباشرة حال دخول القرض حيز النفاذ.
 - عمولة التعهد: 0.25% سنويا على المبلغ الغير مسحوب من القرض
- هذا وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الفائدة ومدة السداد تحددها مصالح وزارة المالية المكلفة بالتصرف في الدين العمومي حسب مستوى نسب الفائدة في السوق المالية العالمية وجدول سداد القروض الخارجية لمختلف الممولين

5. مدة الإنجاز:

سيتم إنجاز مكونات هذا البرنامج في الفترة المتراوحة بين 2020-2024

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب

15 / 2020

الواردات عدد
13 فيفري 2020
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي